PROVISIONAL
S/PV. 2535
7 May 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين بعد الالفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الاثنين، ٧ آيار/مايو ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الأعضاء:

| | |
|---|---|
| باكستان | السيد شاه نواز |
| بيرو | السيد ارياس ستيبا |
| جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية | السيد كرافتس |
| زمبابوى | السيد ماشينغادزى |
| الصين | السيد ليانغ يوفان |
| فرنسا | السيد شريك |
| فولتا العليا | السيد باسولي |
| مالطة | السيد غاوتشي |
| مصر | السيد شاكر |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | سير جون طومسون |
| نيكاراغوا | السيد تشامورو مورا |
| الهند | السيد كريشنان |
| هولندا | السيد فان دير ستوبل |
| الولايات المتحدة الامريكية | السيد كلارك |

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الاعمال .

الحالة في قبرص

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة S/16514 .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الروسية ) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى الجلوس على طاولة المجلس؛ وأدعو ممثل استراليا وافغانستان واكوادور ، وانتيغوا وبربودا ، والجزائر والجمهورية العربية السورية وسرى لانكا ويوغوسلافيا الى الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام كل من السيد كيرجا (تركيا) والسيد اياكوفو (قبرص) والسيد دوناس ( اليونان ) بالجلوس على طاولة المجلس؛ وقام السيد وولكوت (استراليا) والسيد ظريف (افغانستان) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد جاكوبز (انتيغوا وبربودا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد ايجيواردان (سرى لانكا) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جامايكا وغيانا وفييت نام وكوبا ومنغوليا يطلبون فيهم دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام كل من السيد كار (جامايكا) والسيد كران (غيانا) والسيد لي كيم تشانغ (فييت نام) والسيد روا كوري (كوبا) والسيد ارد ينتشولون (منغوليا) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول في القائمة هو ممثل جامايكا . أدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد كار (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم سيدي الرئيس على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو . ان خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة تؤكد لنا أن المجلس في ظل رئاستكم سيتمكن من أن يرقى الى مستوى مسؤولياته الهامة بأفضل طريقة ممكنة .

كما أود أن أشيد بسلفكم ، السفير فلاديمير كرافتس ، ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي .

وأود أيضا أن أتقدم اليكم سيدي الرئيس ، والى أعضاء المجلس الآخرين ، بالشكر على منحي فرصة الاشتراك في هذه المناقشة اليوم .

ان جذور مسألة قبرص تكمن ، كما لا يخفى على أعضاء المجلس ، في الصعوبات التي يواجهها شعبان فرض عليهما تاريخيا وجغرافيا أن يتعايشا ويعيشا سويا باعتبارهما شعبا واحدا في أرض واحدة . وقد يتذكر المرء أن جزيرة قبرص ، عند نيلها استقلالها في ١٦ آب/اغسطس ١٩٦٠ ، أصبحت جمهورية ثنائية الطائفة وفقا للاتفاقين المبرمين في شباط/فبراير ١٩٥٩ بين الأطراف في زيوريخ ولندن ، والأطراف هي القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك واليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

ومن المفيد أيضا أن نتذكر أن الدستور الذي اعتمد عند نيل الاستقلال سلّم بوجود طائفتين ، القبرصية التركية والقبرصية اليونانية ، ونص على ضمان مصالحهما

وحمايتهـا . ويضاف الى ذلك ضمنت معاهدة ١٩٦٠ المبرمة بين اليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية المبادئ الأساسية لذلك الدستور، بما في ذلـــك السلامة الاقليمية للدولة القبرصية الجديدة وسيادتها، علاوة على التوازن المنصف بيـــن مصالح الطائفتين .

ان أعضاء المجلس على علم تام بالأحداث المأساوية المحزنة التي وقعت فـــي السنوات التي تلت ذلك : الأحداث الدموية في ١٩٦٣ التي ترتب عليها انشاء قوة الامـم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) ، واجـــراء المحادثات بين الطائفتين بدءا من ١٩٦٨ ؛ وتجدد الأعمال العسكرية في ١٩٧٤ التـــي أدت الى اتخاذ الجمعية العامة في وقت لاحق من تلك السنة لقرار يطالب جميع الـــدول باحترام سيادة قبرص وسلامتها الاقليمية واستقلالها وعدم انحيازها ، مؤكدا الطابـــع الدستوري للطائفتين ، وحاثّا اياهما على مواصلة المفاوضات تحت رعاية الامين العـــام بغية التوصل الى حل سياسي قائم على حقوقهما الاساسية المشروعة ؛ والاجراء الانفـرادي الذي اتخذ في العام الماضي باعلان ما يسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، والذي أعلن مجلس الامن فيما بعد بطلانه بقراره ٥٤١ (١٩٨٣) .

وكما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ (S/16519) فقد وقعت سلسلة من التطورات المقلقة منذ مطلع هذا العام وهي : اعلان القيارصة الأتراك بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ عن نيتهم اعتماد علم خاص بهم ، وقرارهم باجراء تعديلات دستورية وانتخابات في شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

وفي رأينا أن هذا من شأنه أن يزيد من تفاقم وتعقيد عملية البحث عن حل سلمي منصف لمسألة قبرص ، وسيتسبب في المزيد من القلق للمجتمع الدولي . وترى حكومتي أن هذه التطورات الأخيرة التي وقعت لا تهزأ بقرار الجمعية العامة الخاص بوحدة قبرص وسلامة أراضيها وقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) فحسب ولكنها أيضا تنتهك دستور قبرص لعام ١٩٦٠ ومعاهدة الضمان التي تحكم السلامة الاقليمية لدولة قبرص وسيادتها .

وتعتقد حكومتي أن المقترحات الأخيرة التي صدرت عن جانب واحد لا تتمشى مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحفاظ على سيادة قبرص وسلامة أراضيها ولا تتفق مع النصوص الدستورية القائمة والمعاهدات التي تنظم الحياة السياسية في دولة قبرص . وانه لمن غير المتصور أن نتوقع من المجتمع الدولي أن يقبل بهذه التدابير ، لذا فاننا نحض الذين بادروا بتقديم هذه المقترحات على سحبها .

ومنذ بداية أزمة قبرص ، أيدت جامايكا بقوة ولا تزال تؤيد القرار المتعلق بمسألة قبرص على أساس ضمان الاستقلال الحقيقي لجمهورية قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها . وتأسف حكومتي أسفا عميقا اذ ترى أن المحادثات بين الطائفتين قد تجمدت بعد أن استؤنفت في نيقوسيا لفترة وجيزة للغاية . ويساورنا القلق الشديد ازاء التأخير المستمر في استئنافها .

ان التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام ، والذي تطرقت اليه آنفا يظل ناقوسا ينذر بالمخاطر التي تواجهها هذه المسألة اذا ما استمر الحل السلمي والمقبول يفلت من أيدينا . واننا نتفق تماما مع الأمين العام انه بغية الحيلولة .

" دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة " (S/16/519 ، الفقرة ٢٣)

من الضروري الابقاء على الاتصالات والمفاوضات من أجل البحث عن تسوية سياسية سلمية لمشكلة قبرص .

وهكذا فان حكومتي يحدوها الأمل الوطيد في أن تقدم الأطراف ، التي يتوقف عليها في النهاية النجاح في ايجاد تسوية متفق عليها للمشكلة ، تعاونها المستمر الى الأمين العام ليتسنى له التغلب على الصعوبات المستمرة التي لا تزال تعرقل جهوده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جامايكا على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، اود بادئ ذي بدء ان أعرب عن عميق شكر وفد الجزائر لسلفكم السفير كرافيتس على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بالأعمال التي تضطلعون بها الآن لشهر أيار/مايو . ان علاقات الثقة والصداقة والتعاون التي تربط بين بلدينا تزيد أيضا من سعادتي وأنا أهنئكم تهنئة حارة باسم وفدي وباسمي شخصيا . وانني لعلى اقتناع انه لما تتحلون به من خصال سوف يتمكن مجلس الأمن تحت توجيهكم من الاسهام بشيء مفيد لدى نظره مرة ثانية في الحالة السائدة في قبرص .

ان مسألة قبرص التي ما برحت الأمم المتحدة تبحثها بصورة نشطة نحو ٢٠ عاما ترتبط بصورة واضحة بارادة الشعوب التي تطلعت ، بعد الفترة الاستعمارية ، الى التمتع بالوجود الوطني المستقل في ظل السيادة التامة . الا انها تأخذ بصورة متزايدة خصائص السياق مع الزمن .

ان حركة عدم الانحياز والتي قبرص أحد الأعضاء المؤسسين لها قد طالبت دوما - بكل ما تحمل هذه الكلمات من معنى - بالاحترام الكامل لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها ومركزها غير المنحاز . وفي الوقت نفسه سعت الحركة الى الدفاع عن مبادئ القانون الدولي المعاصر والى أن تكون القوة الدافعة للبحث عن حل سياسي

حاسم يرتكز على هذه المبادئ ويقوم على المصير المشترك للاجزاء المكونة لشعب قبرص . ومن الطبيعي تماما أن حركة عدم الانحياز تلعب دورا نشطا في التوصل الى توافق آراء دولي بشأن التسوية السلمية النهائية والضرورية لأزمة قبرص ولما كانت على اقتناع بأن الطائفتين القبرصيتين لابد لهما أن تتعايشا في وئام وانسجام فقد طالبت باستمرار باجراء حوار ومصالحة بنائين . وأدى هذا الاقتناع الى تشكيل فريق اتصال من بلدان عدم الانحياز بشأن قبرص ، وللجزائر شرف رئاسة هذا الفريق . ويسعى الفريق بدأب ومواظبة الى تقديم اسهام متواضع في تنفيذ قرارات ومقررات حركة عدم الانحياز بشأن قبرص اذ طالب بحزم باجراء حوار مسؤول بين الطائفتين القبرصيتين .

وبهذه الروح، ومن هذا المنطلق، فان ممثلي البلدان الاعضاء في فريق الاتصال، بعد أن أكد اجتماع القمة السابع لحركتنا موقفه بشأن هذه المسألة، ذهبوا الى قبرص بناء على دعوة من حكومة ذلك البلد وعقدوا اجتماعات عديدة مع السلطات الحكومية ومع الناطقين باسم الطائفتين . وقد أعربنا في ذلك الوقت عن تأييدنا الكامل لمبادرات الأمين العام .

ان الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الأمين العام كانت تبشر بأمل كبير في ان تتوفر الشروط الملائمة للشروع في عملية الحوار واحتواء الأزمة .

واذا ما نظرنا في ضوء التفاؤل المعقول الذى أوجدته الوقائع التي ذكرتها، فان اعلان ما يسمى بالدولة المستقلة في الجزء الشمالي في أراضي جمهورية قبرص، الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، يبدو بجلاء أنه تطور مؤسف يحمل في طياته بذور مزيد من التعقيد للحالة .

ان مجلس الأمن في قراره ٥٤١ (١٩٨٣)، المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، أصدر باسم المجتمع الدولي حكما مسؤولا فيما يتعلق بالمغزى السياسي لحالة الأمر الواقع التي نشأت وافتقارها الى الصحة القانونية . ومنذ ذلك الحين كان من المأمول أن يتم عكس صحيح لمسار الأمور بحيث يتحول الى الاتجاه السليم وأن يتوفر زخم جديد للجهود، وخاصة تلك الجهود التي يبذلها الأمين العام، والتي ترمي الى تحقيق وصيانة سلم دينامي حقيقي يحل محل تصعيد التوتر وتفاقم الأزمة بما يعود بالفائدة على الجميع . ولسوء الحظ، يثبت هذا الاجتماع الذى يعقده مجلس الأمن أن الأحداث تتخذ مسارا مختلفا .

ولا يمكن الادعاء بأى نوع من الشرعية للتدابير والمبادرات المتخذة أو المتوخاة في معرض توسيع نطاق الاجراء الذى اتخذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، والذى اعتبره مجلس الأمن لاغيا وباطلا . وفضلا عن الجانب القانوني للمسألة، علينا أن نلاحظ أن التدابير والمبادرات الآنفة الذكر تتعارض مع المصالحة الضرورية التي من شأنها أن تؤدى الى الحل النهائي العادل الذى يدعو اليه المجتمع الدولي .

ولئن كنا نتفهم شعورا معينا بالاحباط وخيبة الأمل، ولئن كنا مازلنا ندرك المخاوف المشروعة لدى الطائفتين، فاننا نرى لزاما علينا أن نذكر بأن التدابير التي يمكن أن تشكك مرة أخرى، بصورة أو بأخرى، بالمبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق تبلغ من الخطورة حدا يوجب على المجتمع الدولي أن يدينها .

واليوم، لا يحيق الخطر الكبير بوحدة الجزيرة فحسب بل بسيادتها واستقلالها أيضا . ان تقسيم قبرص وضمها يمكن أن يصبحا حقيقة واقعة . وسيكون هذا أمرا مفجعا ليس لشعب قبرص بكل الأجزاء التي يتكون منها فحسب، بل كذلك بالنسبة للسلم والاستقرار في منطقة تعاني من الاضطراب بوجه خاص وتثير كثيرا من الرغبات والمطامح التوسعية .

اننا ندرك تعقيد المشكلة ادراكا تاما . وقد قمنا بزيارة الجزيرة على رأس فريق الاتصال المعني بقبرص والتابع لحركة عدم الانحياز . ونعلم ما يتعين القيام به لتهيئة مناخ يفضي الى الحوار والسعي الى التسوية السلمية . ومن واجب مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يكونا حافزين أساسيين لوقف تدهور الحالة هذا، في المقام الأول، ثم لاعادة ارساء الاتصال الحقيقي بين الطائفتين . وبهذه الطريقة وحدها يمكن تدريجيا اعادة اقرار علاقات الثقة القائمة على الاحترام التام للحقوق المشروعة داخل اطار التعايش في ظل الوئام .

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية توصيات الأمين العام المحددة الواضحة والواردة في تقريره المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ .

ويشدد الأمين العام على أن الأمر الآن متروك للمجلس لاعادة تنشيط البحث عن تسوية سلمية بعد أن يضمن القيام بكل ما يلزم للتكفل بعدم استمرار تدهور الحالة .

ويذكر الأمين العام أنه مستعد لمواصلة الاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة المسندة اليه من قبل المجلس ما دامت هناك مساندة واضحة لها .

ويمكن لمجلس الأمن، ويجب عليه، أن يحيي الأمل . وله ان يغير مجرى الأحداث وان يمارس مرة أخرى سلطته الاجماعية لتحقيق توافق آراء دولي ويمد عملية التسوية السلمية بزخم حاسم كيما يتمكن شعب قبرص من اجتياز هذا الوقت العصيب في سلم ووئام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، لقد خطر في بالي منذ برهة أنه، بوصفي عضوا في هذا المجلس، ستكون هذه الفرصة هي الثانية والأخيرة في حياتي حيث تسنح لي فيها سعادة تهنئتكم على توليكم منصب الرئاسة . وأؤكد لكم أن هذه الحقيقة في حد ذاتها لا تقلل على الاطلاق من الاحترام الكبير الذى أكنه على الدوام لسحر شخصيتكم الودود ومهارتكم الدبلوماسية وطريقتكم الخبيرة في معالجة الحالات الصعبة . أعتقد انه من المناسب بصفة خاصة أن تكونوا، أنتم، موجودين لارشادنا في هذه المسألة الحساسة اليوم . وأود أن أعرب ايضا عن تقديرى العميق للسفير كرافتس ممثل جمهورية الوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الطريقة البارعة التي أدار بها مهام الرئاسة أثناء الشهر الماضي .

اننا نضطر، مرة أخرى وبقلق كبير، الى التكلم أمام المجلس بشأن الحالة في قبرص .

تتكلم مالطة بشعور من الأسف والانزعاج ازاء المنعطف الأخير الذى تتخذه الاحداث . ولكننا نأمل في نهاية المطاف أن نتخلص من هذا المناخ الذى يتسم باليأس والجمود .

اننا نتكلم من وجهة نظر جمهورية جزرية شقيقة في البحر الأبيض المتوسط، بشعور من التضامن مع شعب قبرص بأكمله ونحن نسعى معا جاهدين من أجل احلال التوفيق والسلم في الجزيرة وفي أرجاء البحر الأبيض المتوسط بأكمله .

كما نتكلم من وجهة نظر بلد صغير آخر له ثقة ملزمة بالامم المتحدة، ولكنه يشعر بالانزعاج لتعدد لجوء البلدان القوية الى عدم الشرعية واستخدام القوة بما لا يتمشى مع الميثاق. ورغم ذلك فاننا لا نزال على اقتناع بأن اللجوء الى الأمم المتحدة هو الطريق الصحيح الذى يجب أن تنتهجه الامم.

أخيرا، اننا نتكلم من منطلق أواصر الصداقة الخالصة مع جميع بلدان المنطقة الاخرى، بما فيها البلدان التي كانت بينها خصومات عنيدة في الماضي والتي أصبحت الصداقة القوية تسودعلاقاتها الآن. على هذه النغمة الاخيرة نفضل أن نركز اسهامنا اليوم.

ان قبرص دولة لها تاريخ طويل وحافل بالأحداث وتزهو بحضارتها القديمة. ومن الجوانب التي لم تتغير في تاريخها وجود طائفتين، ووقوع الجزيرة بالقرب من اليونان وتركيا. ومن الحقائق التاريخية أن المشاكل المعقدة ذات الطابع السياسي والدستورى والادارى والثقافي ثارت بين الطائفتين في الجزيرة قبل وبعد الاستقلال.

ولا حاجة بنا اليوم الى أن نخوض في الاسباب التي أدت الى ذلك، ولكن صرخات "التوحيد" و"التقسيم" قد دوت عالية من جانب زعماء الطائفتين في نضالهم من أجل الاستقلال. وكانت أصداء تلك الشعارات المثيرة قوية بالنسبة لمؤيديها، ولكنها كانت مخيفة للغاية لخصومها، ومن المؤسف أنها لم تخب تماما بعد، كما يتضح من النقاش الذى جرى حتى الآن. وعلى النقيض من ذلك، فان هذين المفهومين ظلا جزءا من البيانات السياسية للزعماء والقادة، ليس كما يبدو لي، في اطار الامكانيات السياسية العملية ولكن بالأحرى كروابط ثقافية دائمة تتعلق بتقاليد نادوا بها زمنا طويلا.

كما أن السجلات تتضمن أن كثيرا من المراقبين الموضوعيين والمستقلين من الجنسيات المختلفة - من اللورد رادكليف من المملكة المتحدة الى غالوبلازا، من الامم المتحدة - وجدوا بعد القيام بدراسات واعية متأنية في جزيرة قبرص أن أفضل الآفاق لمستقبل الجزيرة يكمن في بقائها بلدا موحدا ومستقلا. وكان هذا هو أساس التفاوض بشأن استقلال قبرص. كان هذا الرأى وسوف يظل يحظى بتأييد كبير مستمر

من جانب المجتمع الدولي . كما أن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أكدته في مناسبات عديدة .

لقد كان هناك دائما ذخر هائل من النية الحسنة الدولية نحو شعب قبرص ، وكذلك شعور قوى بأنه يجب أن يترك في سلم يتمتع بالرخاء بوصفه أمة واحدة بعيدا عن أى تدخل خارجي ، وأن يتمتع المواطنون الأصليون في قبرص بحقوق متساوية وكان هناك أيضا تصميم واضح على تحقيق ذلك. وبالمثل هناك شعور بغضبة دولية ازاء ما يحدث بالجزيرة .

وبعد الأحداث المأساوية التي أدت الى التدخل العسكرى المسلح في ١٩٧٤- منذ عشرة أعوام مضطربة - تغير المناخ في قبرص تغييرا شاملا ، ولا تزال التفاصيل ماثلة في أذهاننا وقد تجددت في الاسبوع الماضي . وان الدلائل المؤسفة لا يمكن انكارها . فقد اختفت أسر ، واقتلعت أسر من ديارها ، وفرضت تغييرات في التركيب السكاني في قبرص ، كما زرعت الألغام وأقيمت الأسلاك الشائكة التي تقسم الجزيرة ، ويرافق ذلك وجود قوات أجنبية بأعداد كبيرة تحتل أكثر من ثلث البلد .

وحتى في هذه الظروف العصيبة ظلت حكومة قبرص هادئة ومارست أكبر قدر من ضبط النفس . وبذلك كل جهد واتخذت مبادرات عديدة رامية الى التعاون مع المجتمع الدولي ومع القيادة القبرصية التركية . وقد بدا شعاع أمل مشجع في الفترة الأخيرة بدد غيوم اليأس عندما قام زعماء الطائفتين بالتفاوض ووقعوا على أعلى مستوى اتفاقات ١٩٧٧ واتفاق النقاط العشر في أيار/مايو ١٩٧٩ . وكانت ترمي هذه الاتفاقات الى التأكيد لكل من الجانبين بأنه لن يكون هناك " توحيد " أو " تقسيم " بعد ذلك .

ومن أهم العناصر في الاتفاق الأخير اثنان جديران بالاشارة اليهما .

" ٢ - أن أساس المحادثات سوف يكون الخطوط الارشادية لمكاريوس ودنكتاش الموضوعة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بمسألة قبرص.

" ٦ - تم الاتفاق على الامتناع عن أى اجراء قد يعرّض للخطر نتائج

المحادثات، وأن تولى أهمية خاصة للتدابير العملية الأولية من قبل الجانبين من أجل دعم حسن النية، وتعزيز الثقة المتبادلة، وعودة الظروف الطبيعية". (S/13369، الفقرة ٥١).

بكل انصاف وباحترام أعظم، ورغم أنه قد قيل لنا هنا أن هذه الاتفاقات هي الأساس الذي تجرى عليه المحادثات بين الطائفتين، وأنها لا تزال سارية، من العسير أن نعتبر الأعمال التي اتخذت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والأعمال التي اتخذت في ١٧ نيسان/ابريل من هذا العام، وغيرها من الأعمال التي يتم الاعلان أنها سوف تجرى مستقبلا تتمشى مع أي من أحكام النقطتين اللتين اقتبستهما آنفا أو مع الجهود الدؤوبة والهادئة والمتفانية التي يبذلها الأمين العام تنفيذا للولاية التي كلفه بها مجلس الأمن. في الواقع أن التطورات واضحة بحد ذاتها، فهي تتعارض تماما مع قرارات المجلس، ولا يمكن قبولها.

ان هذا التعبير عن الرأي ليس حكرا على هذا المبنى. انني أستطيع أن أقتبس - ولكن لن أقتبس - نصوصا لآراء مستقلة في مقالات واردة في مجموعة واسعة من الصحف والمجلات ودوريات اخرى تشجب التكتيكات المعطلة في المحادثات بين الطائفتين. هذه المحادثات، ويجب أن نذكر بذلك، قد استمرت حتى الآن ستة أعوام منذ حزيران/يونيه ١٩٧٨.

ان المجلس الاوروبي، والكومنولث البريطاني وحركة عدم الانحياز قد شجبت هي الاخرى الأعمال العسكرية التي وقعت عام ١٩٧٤، كما أنها دعت الى انسحاب القوات الأجنبية وعدم الاعتراف بالتدابير المنفردة التي اتخذتها القيادة القبرصية التركية.

ويجب أن يكون واضحا للجميع أنه ليس هناك تآمر دولي ضد الطائفة التركية في قبرص. ولكن هناك قلقا دوليا واسع النطاق بأنها لا تساعد على تنفيذ أهداف السلام بالأساليب الانفصالية التي تتبعها. ولقد أكدت الأمم المتحدة باسلوب صحيح أن شواغل الطائفة القبرصية التركية تؤخذ في الاعتبار. ان قرارات الامم المتحدة تصدر بعد القيام بالنظر والبحث الواجبين، وبعد أن تؤخذ في الاعتبار كل الحقائق المعروفة للحالة. لهذا يجب الالتفات الى القرارات كما هي وألا يساء تفسيرها على نحو لم تكن تهدف اليه.

ان المسألة المطروحة الآن علينا هي تقييم المأزق الحالي واقتراح طريق عمل يتسم بالانصاف والواقعية . وان أفضل نصيحة هي أن نعتمد على التقرير الاخير للأمين العام . ان ماورد في تقرير الامين العام الأخير لا يدهشنا . ان تكرار وحدة الرسائل الموجهة من الجانبين الى المجلس قبل تقديم التقرير واللغة العنيفة لتلك الرسائل، والحجج المعقدة حول الموضوعات الدستورية والاتهامات والاتهامات المضادة تنبئ بقصتها الحزينة . التي تم استعراضها صراحة في مداولات الاسبوع الماضي . ومن الواضح أن المناقشات على المستوى الشعبي والعام لا يمكن ان تكون بديلا عن التفاوض الجاد . ومن الواضح أيضا أن الدبلوماسية الهادئة بشأن الموضوعات المعقدة هي أفضل طريق نحو التقدم. ولكن التقدم يتطلب التصميم على النجاح ، لا على الهدم ؛ على التعاون ، لا على الاحباط ؛ على السعي من أجل احراز تقدم دائم . وبسبب المواقف السلبية فحتى اللغة تصبح مقيدة وعاجزة . واننا نقرأ في الفقرة ١٢ من التقرير أن الرئيس كبريانو شجع الأمين العام على مواصلة جهوده لأن يضع :

" نهجا لتحسين الحالة مؤقتا فيما يتعلق بقضايا معينة متنازع عليها وذلك تيسيرا لعقد اجتماع رفيع المستوى يؤدي الى استئناف الحوار بين الطائفتين " . ( S/16519 ، الفقرة ١٢ ) .

هذه الأهداف المحدودة ، وهذه المبادرات لقيت معارضة من القبارصة الأتراك وتعرضت لتكتيكات تعطيلية .

ان الموجز الشامل للأمين العام جدير بالثناء لموضوعيته وانصافه وما يبدو فيه من ضبط النفس بالرغم من العقبات والاحباطات التي واجهتها جهوده المتفانية . ومن الواضح ، كما يرى الأمين العام في رسالته المؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل الى السيد دنكتاش ، انه لا يستطيع مواصلة مهمة المساعي الحميدة التي كلف بها الا بالتعاون والتأييد المخلصين من قبل من يعنيهم الأمر .

هذا هو المطلب الاساسي الاول ؛ ينبغي ان يتذكر الطرفان ان المجتمع الدولي يسعى جاهدا لمساعدتهما في التغلب على المخاوف والشكوك المتبادلة التي تمنعهما من احراز التقدم الذي يدعيان انهما يسعيان اليه ولكن لم يحققاه حتى الان .

المطلب الثاني هو استمرار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بالرغم من هذه النكسة المؤسفة . ونود ان نذكر بأن اتفاقي ١٩٧٧ و١٩٧٩ اجرى الأمين العام المفاوضات بشأنهما وانه على علم بجميع تفاصيل عملية التفاوض المعقدة ، وله فهم ثاقب لمواقف كل من الطائفتين ، بالاضافة الى الولاية التي اسندها اليه هذا المجلس .

المطلب الثالث هو ان يعمل مجلس الأمن الان بصلابة حتى يحث بشكل لا لبس فيه جميع الاطراف على ان تتعاون بحسن نية وباخلاص متجدد مع عمل الأمين العام الذي قد يكون من الممكن ايضا تكثيفه . ويسرنا أن نلاحظ في هذه المناقشة على الاقل الاهمية التي تعلقها جميع الاطراف على المناقشة ذاتها وعلى الحاجة الى حل سلمي . لقد عهد مجلس الأمن الى الأمين العام ان يعمل على تحقيق هذا الهدف على وجه التحديد . وقد بذل الأمين العام جهودا ضخمة والتزم التزاما مثيرا للاعجاب باحراز التقدم . ولهذا يستحق التأييد القاطع . ان هذا الاصرار يمكن ان ينقله بطريقة ملائمة الى الاطراف المتنازعة الاصدقاء ذوو النفوذ لكلا الطرفين ، بشكل اكثر استمرارا من ذي قبل فهناك قوى جماعية قوية لها دور في مسألة قبرص .

المطلب الرابع هو استمرار بقاء قوة الأمم المتحدة في قبرص دون اعاقة . لقد قدمت بالفعل خدمة ممتازة لهذا البلد ولقضية السلم . ونحن نجدد شكرنا وتقديرنا للبلدان المشاركة في هذه القوة على الخدمات التي تقدمها .

في التحليل النهائي ، لا يمكن فرض حل على قبرص ولا ينبغي فرض هذا الحل . يجب ان يتعلم شعب قبرص - كل الشعب الاصلي فيها - ان يعيش سويا في سلم ، وان يعيش في سلم ايضا مع جيرانه المباشرين . لا يمكن لطائفة ان تسود على الاخرى ، ولا يمكن لجار ان يفرض ارادته على قبرص او على أي جزء من الجزيرة ، هذا اذا اردنا حقا للسلم ان يسود .

ان الاحداث المأساوية التي حدثت في عام ١٩٧٤ قد أكدت هذه الحقيقة ، واستمرار سياسة التقسيم ليس سوى وسيلة لادامة التوتر والنزاع . لذلك نود في هذه الفترة الحساسة وفي لحظة الحقيقة هذه ، ان نهنئ رئيس قبرص على الطريقة الممتازة التي دافع بها عن قضية بلاده ونشكره على وجوده بيننا وعلى ثقته التامة بهذه المنظمة وسعيه الصبور من اجل السلم والمصالحة .

وتود حكومة مالطة ان تطمئنه اننا لن ندخر جهدا في حدود وسائلنا المتواضعة . اننا نحث قادة الطرفين الاخرين المعنيين ان يستجيبوا لدعوته وان يبدأوا كتابة فصل جديد في تاريخ قبرص وتاريخ البحر الابيض المتوسط . ان اتفاقي لندن وزيوريخ تحت القيادة الرشيدة قدما املا جديدا لاستقلال قبرص " بداية في الحرية " كما اسماها حاكم الجزيرة حينئذ لورد كارادون ثم سير هوج فوت . لقد مرت تلك الحرية في فترة من الاضطراب والعناء ولكن هذا الاضطراب ، دليل في حد ذاته على عدم وجود حل او مبرر لاستمرار الاضطراب .

على العكس من ذلك ، يجب ان يجتمع معا على أعلى مستوى وفي المستقبل القريب قادة قبرص والبلدان المجاورة لوضع مسار يعترف رسميا بسيادة قبرص المجردة من الصيغة العسكرية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، لتصبح الجوهرة المتلألئة للمصالحة في شرقي البحر الابيض المتوسط تعيش في سلم ، على أساس من المساواة والصداقة مع جارتيها الهامتين .

اسمحوا لي في النهاية ان اشير الى أن التناسق العرقي ساد في قبرص عدة قرون في الماضي . وليس هناك من سبب يمنع استمرار ذلك في المستقبل ، في قبرص الحرة المستقلة . هناك وسائل عديدة يمكن للمجتمع الدولي بواسطتها ان يضمن الحقوق المتساوية لجميع المواطنين القبارصة اذا كان ذلك ضروريا . كان ينبغي الا تحدث مأساة ١٩٧٤ ، وعلينا ان نتأكد ان عواقبها لن تخنق التقدم الحقيقي الذى يخدم المصالح المشتركة للطائفتين ولبلدان المجاورة والذى يخدم السلم وذلك بالمساعدة المستمرة للأمم المتحدة عن طريق امينها العام المتفاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل مالطة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

السيد ماشنغادزي (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، اسمحوا لي من البداية ان اتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر . ان وفد بلادى يشعر بسرور وسعادة غامرين لان مواهبكم وصفاتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الغنية تقدم لنا ثقة لها ما يبررها ان مداولات هذا المجلس سوف تكلل بالنجاح .

أود ايضا ان اعرب عن التقدير العميق من جانب وفد بلادى للطريقة العظيمة المتميزة التي تولى بها رئاسة هذا المجلس في الشهر الماضي ، سلفكم السفير كرافتس ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

يقوم المجلس حاليا بدراسة مسألة حساسة وخطيرة . وأود ان أعرب عن موقف وفد بلادى ازاءها . ومع ذلك أود اولا ان اقدم تحية خاصة لبعض الافراد على اسهامهم في الجهود الرامية الى وضع النقاش الحالي في اطاره ومنظوره الصحيحين .

أولا ، يقدر وفد زمبابوى البيان الهام الذى ادلى به في هذه القاعة بتاريخ ٣ ايار/مايو صاحب الفخامة السيد كيريانو رئيس جمهورية قبرص ويرحب وفد زمبابوى ترحيبا حارا بهذا البيان ففي هذا البيان الموضوعي المتوازن والتحليلي قدم رئيس جمهورية

قبرص تقريرا عن الخطر الداهم الذي يهدد سياسة واستقلال ووحدة بلاده وسلامتها الاقليمية . وبالاضافة الى ذلك فان تقرير رئيس قبرص يوضح دون أدنى مجال للشك ان هذا الخطر الداهم الذي يهدد وجود قبرص هو من عمل قوات خارجية . وان هذه القوات المدمرة هي نفسها التي حرضت على الاعلان الانفرادي غير الشرعي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية المزعومة من قبل الزعامة القبرصية التركية المؤرخ في ١٥ تشرين الاول/نوفمبر ١٩٨٣ .

ثانيا ، ان وفد جمهورية زمبابوي ، وهو يعيد تأكيد ثقته التامة بالأمين العام ، يود ان يسجل تقديره وارتياحه للطريقة الموضوعية التي تولى بها الأمين العام مهمة المساعي الحميدة الصعبة والبالغة الحساسية ، سعيا وراء التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، عملا بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بما في ذلك القراران ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٤٤ (١٩٨٣) .

وفي هذا الصدد نود أن ننضم الى الذين رحبوا ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام الذى قدمه بموجب الفقرة ٢ من القرار ٥٤٤ (١٩٨٣) الى هذا المجلس في الوثيقة S/16519 بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٨٤ . وكما يلاحظ أن الأمين العام في الفقرة ٢٣ من التقرير سمح ببساطة للتطورات الواردة فيه بأن تعبّر عن نفسها لأنها "غنية عن التعليق" .

أود الآن أن أنتقل الى التطورات التي حدت بجمهورية قبرص الى طلب عقد اجتماع عاجل لهذا المجلس . ان ممثل جمهورية قبرص ،في طلب عقد الاجتماع العاجل للمجلس ،ذكر مبررا لعقد هذا الاجتماع : الحالة الخطيرة السائدة في بلده كما تمثلت في "تبادل السفراء" بين تركيا وما يطلق عليه الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وينبغي أن يكون واضحا هنا أن هذا العمل واحد من قائمة هذه التطورات الخطيرة . وكمثال لها : ما يتواتر عن اختيار واعتماد ما يطلق عليه العلم الوطني للكيان غير الشرعي الانفصالي ، واجراء استفتاء دستورى .

ان موقف زمبابوى ازاء هذه التطورات واضح جدا : فكما نددنا دون تحفظ بالاعلان الانفرادى غير الشرعي للاستقلال من جانب زعماء القبارصة الأتراك الصادر في ١٥ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٨٣ ورفضناه ، فاننا لا يمكن أن نقبل التطورات التي وقعت مؤخرا ولا جهود زعماء القبارصة الأتراك وحلفائهم الخارجيين التي تهدف الى تدعيم ذلك الاعلان الانفرادى للاستقلال . ونحن نعتبر أيضا أن اعتماد الطائفة القبرصية التركية ما يطلق عليه العلم الوطني وتبادل "السفراء" مع أية دولة يتنافيان تماما مع نص وروح قرارات هذا المجلس بشأن قبرص، وبصفة خاصة القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذى لم يدع الى سحب ذلك الاعلان الانفرادى للاستقلال غير الشرعي والباطل فحسب بل حتم أيضا على جميع الدول ألا تمنح أى اعتراف لأية دولة قبرصية غير جمهورية قبرص . وعلاوة على ذلك فاننا نرى أن تبادل من يسمون "السفراء" وما يفكرون فيه من اجراء استفتاء دستورى وانتخابات، بمثابة تحركات ترمي الى دعم الاعلام الانفرادى للاستقلال . ومن ثم، فان هذه الاجراءات تضر جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بحثا عن تسوية عادلة ودائمة في قبرص وتحبطها .

واذ نتحدث عن الأعمال والأنشطة التي تجعل من مهمة المساعي الحميدة للأمين العام أكثر تعقيدا واحباطا ، فاننا نأسف اذ نلاحظ مرة أخرى - كما فعلنا عندما كنا نسهم في مناقشة هذا المجلس بشأن الاعلان الانفرادى للاستقلال

الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ - أن أعمال القيادة القبرصية التركية تشكّل صفعة وقحة ولا تحتمل على وجه المجتمع الدولي . لأنه كما حدث بالنسبة للاعلان الانفرادى للاستقلال الذى أعلن في العام الماضي وصدر في مرحلة كان الأمين العام يبذل فيها جهوده الشخصية سعيا وراء حلّ سلمي لمشكلة قبرص ،فان الاعلان الذى صدر مؤخرا لتبادل من يطلق عليهم " السفراء " وكذلك التدابير الرامية الى تدعيم الاعلان غير الشرعي الانفرادى للاستقلال جرت في آونة نجد فيها أن الأمين العام والأطراف المعنية مباشرة بمسألة قبرص تقوم بتبادل مكثف لوجهات النظر بغية توضيح ووضع مشروع " سيناريو " لتبحثه الطائفتان القبرصيتان . وقد وردت هذه النقطة بوضوح في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام الذى أشرت اليه من قبل . وعلى نفس المنوال ،فان الأمين العام يشير أيضا في نفس الفقرة من التقرير الى ما يلي :

" وخلال هذه الاتصالات كان لدى من الأسباب ما جعلني أشعر بالثقة بامكان اعتماد على تفهم الحكومة التركية ومساعدتها في التحرك قدما". ( S/16519 ، فقرة ١١ )

ومن المؤسف انه ليس من الواضح الآن انه يمكن للأمين العام أن يتحرك خطوة الى الأمام في هذه المرحلة ،لأن التفهم الذى منحه بصيصا من الأمل قد تلاشى ازاء التطورات التي أعلنت مؤخرا . ورغم أن الموقف يبدو قاتما فانه لا يزال هناك ما يشجعنا ، وهو استعداد الأمين العام لمواصلة بذل قصارى جهده في بعثته للمساعي الحميدة أو حتى تصميمه على ذلك . ولكن ،كما يذكّر الأمين العام هذا المجلس وبحق ، فانه اذا ما أردنا لجهوده أن تكلل بالنجاح ، فينبغي أن يحظى بالتأييد المطلق من المجلس، بصفة جماعية وفردية . ونحن من جانبنا نود أن نؤكد للأمين العام تأييدنا التام والمستمر لجهوده الرامية الى البحث عن حل عادل ودائم ،حيث أنه لا يمكننا أن نرى أى بديل عملي آخر .

وبينما ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن الى تأييد جهود الأمين العام ، فاننا نود أن نذكّرهم أيضا بذلك القلق المسيطر على جمهورية قبرص وهو : ضرورة الاعادة الفورية للوضع الشرعي في الجزء الشمالي من الجزيرة ،والحاجة الى ضمان الوحدة الدستورية والسيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية لقبرص . ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن المجلس قد أعلن بكل وضوح رأيه في هذا الموضوع من خلال قراره ٤٥١ (١٩٨٣) الذى دعا ، ضمن أمور أخرى ،الى السحب الفورى للاعلان الانفرادى غير الشرعي للاستقلال ودعا جميع الدول الى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها .

لقد طلبت جمهورية قبرص عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن ، ليس لأن القـــرار ٤٥١ (١٩٨٣) قد بقي دون تنفيذ فحسب ، وانما أيضا لأن ثمة عضوا في الأمم المتحدة قد انتهكه انتهاكا صارخا . ويجب أن يرفض مجلس الأمن أية محاولات تفرض على المجتمع الدولي سلسلة من الأمر الواقع غير الشرعي في قبرص . وبدلا من ذلك ، يجب أن يشير الى الحاجة لضمان الوحدة الدستورية والاقليمية لجمهورية قبرص وعدم تجزئتها . اننا نفهـــم أن حكومة جمهورية قبرص سوف تقدم لهذا المجلس عما قريب مشروع قرار يرمي الى تحقيـــق هذه الأهداف . ونحن من جانبنا سوف نتعاون مع قبرص والوفود الأخرى لضمان اجراء مفاوضات ناجحة من أجل اعتماد هذا النص .

الرئيس : ( ترجمة شفوية عن الروسية ) : أشكر ممثل زمبابوى على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد باسول (فولتا العليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لمصدر ارتياح كبير لي ان اراكم ، وانتم ابن من ابناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ترأسون مجلس الأمن لشهر ايار/مايو الذى يتكشف انه مثقل بالاعمال . ان صفاتكم المبارزة باعتباركم دبلوماسيا محنكا وكذلك حكمتكم تضمن لنا نجاح اعمالنا . ويمكنكم ان تعتمدوا على استعداد وفدى للعمل دون كلل مع جميع اعضاء المجلس الآخرين من اجل تسهيل مهمتكم بقدر الامكان .

واود باسم وفد بلادى وباسمي شخصيا ، ان اوجه تهانينا الحارة والخالصة لصاحب السعادة السيد فلاديمير كرافتس الذى قام بكفاءة عالية بادارة اعمال المجلس اثناء الشهر الماضي .

مرة اخرى يجتمع مجلس الأمن لدراسة المسألة الشائكة الخاصة بقبرص . وقد استمع وفدى عن كثب الى البيانات التي قدمتها الوفود الاخرى والطرفان المعنيان . ومن الجدير ان نلاحظ وجود عدد من النقاط المشتركة في بياني الطرفين المعنيين ، وخاصة السعي من اجل الوحدة الوطنية لجمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية وسيادتها واستقلالها . بيد اننا لا يمكننا انكار حقيقة وجود اختلافات عميقة في الرأى تبعدنا عن الحل السلمي .

ومن المؤسف جدا ان القيام بأعمال مثل احتلال جزء من اقليم قبرص بواسطة القوات الاجنبية واعلان الاستقلال الانفرادى من جانب ما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ما فتئ يحبط جهود المجتمع الدولي على نحو مستمر .

ان فولتا العليا ، وهي بلد غير منحاز يتمسك تماما بالمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، تأسف لهذا الموقف وتنادى باحترام جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولاسيما القرار ٥٤١ (١٩٨٣) .

ان مجلس الأمن عندما اتخذ قراره ٥٤١ (١٩٨٣) بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ لم يأسف لاعلان السلطات القبرصية التركية فحسب بل رأى ايضا انه غير ملزم قانونيا

ودعا الى سحبه . ومضى الى دعوة جميع الدول الى عدم الاعتراف بأى دولة قبرصية غير جمهورية قبرص ودعا الطائفتين الى التعاون تعاونا تاما مع الامين العام في مهمته للمساعي الحميدة .

وكان يحدونا الأمل ان يؤدى ذلك القرار الى سيادة الحس السليم وصوت العقل مما يسمح باستمرار المفاوضات برعاية الامين العام الذى ما فتئ يعمل دوما منذ سنوات من اجل ايجاد حل سلمي .

ولكن للأسف فان هذا لم يحدث . فقد انهارت الآمال وتبددت الاحلام وتركت الامم المتحدة خاوية الوفاض . وهكذا فان السلطات التركية ، منتهكة انتهاكا صارخا قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، لم تعترف بما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية فحسب بل مضت كذلك الى تبادل السفراء . وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اطن الزعماء القبارصة الاتراك ان هناك مشروع دستور جاهزا للاستفتاء في آب/اغسطس . وان الانتخابات ستجرى في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ . وتمثل هذه الخطوات عائقا خطيرا امام عملية الاتصال والتفاوض التي ما فتئ يدعمها الامين العام على نحو دائم وهو الأمر الذى اكده ، على نحو واف ، في تقريره .

ولهذا فاننا نود ان نوجه الى الزعماء القبارصة الاتراك نداء مخلصا عاجلا للاستجابة الى قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، لتمكين الامين العام من ممارسة وظائفه على النحو الأكمل .

ويرى بلدى وحكومتي ان الوحدة الاقليمية لجمهورية قبرص واستقلالها يجب الدفاع عنهما والحفاظ عليهما . ولن يكون هذا ممكنا الا بسحب القوات الاجنبية المحتلة من الجزيرة للسماح للقبارصة بحسم خلافاتهم تحقيقا لمصالحهم الارفع .

ان فولتا العليا لن تحاول الدفاع عن قضية احدى الطائفتين ضد الاخرى لان الطائفتين القبرصيتين ، من ناحيتنا ، تشكلان شعبا واحدا وتتمتعان بنفس الحقوق والواجبات . وعلى العكس من ذلك فان الغرض من هذه الملاحظات هو الدعوة الى استعادة الوحدة واعادة

تأكيد تمسكنا بسيادة دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز وباستقلالها وسلامتها الاقليمية . ان تمسكنا بالمبادئ الاساسية لهاتين المنظمتين وغيرهما انما يملي علينا هذا الموقف .

ان الحالة السائدة في قبرص خطيرة وشائكة ومن اجل معالجتها بنجاح ينبغي للمجلس ان يكون حاسما ليس فقط في تنفيذ قراراته السابقة ، بل ايضا وفوق كل شيء في تنفيذ ذلك القرار الذي ينوي اتخاذه في ختام سلسلة الجلسات الحالية .

ونرى ان مجلس الأمن ينبغي ان يركز تركيزا خاصا على الحاجة الملحة الى التزام الطرفين التزاما صارما بمقرراته وايجاد الطرق والوسائل السليمة من اجل تعزيز دور الامين العام الذي نود ان نشيد به اشادة هو اهل لها لجهوده التي لا تكل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل فولتا العليا على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل افغانستان . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ظريف (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمشاعر الغبطة والسرور البالغين يلاحظ وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ان شخصا يتميز بالكثير من الخصال السامية قد عهد اليه بمهمة ادارة مداولات المجلس بشأن قضية بالغة التعقيد . ان حكمتكم المثالية وخبرتكم الثرية الواسعة وصيتكم الذائع في التمكن من فن الدبلوماسية كلها تمثل خصالا قيّمة نحن في مسيس الحاجة اليها من اجل المناقشة المفيدة البناءة للمسألة المطروحة على المجلس . ونضيف الى ذلك الحقيقة السارة الا وهي انكم تمثلون دولة عظيمة نبذت استخدام القوة في العلاقات الدولية للمرة الاولى في تاريخ الانسانية ، واتخذت سياسة خارجية تقوم على اساس مبادئ حسن الجوار والصداقة والتعاون فيما بين الدول . ان التطبيق المتبادل المخلص والدائم لهذه المبادئ في العلاقات بين بلدينا ، قد هيأ للتاريخ مثالا رائعا لعلاقات الصداقة والاخوة فيما بين الدول . ونتمنى لكم كل النجاح في الوفاء بواجباتكم المسؤولة .

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ بحرارة السفير فلاديمير اليكسيفتش كرافتس ، الممثل الدائم لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الشقيقة على الطريقة البارزة والحميدة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

مرة أخرى تطلب حكومة جمهورية قبرص دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد للنظر في حدوث تطور خطير آخر في مسألة قبرص المؤسفة . ان خطورة الحالة الراهنة في قبرص، كما ورد في الرسالة المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة ، ناجمة عن الأعمال الجديدة المتمثلة في " تبادل السفراء " بين تركيا والنظام غير الشرعي القائم في المنطقة المحتلة من جمهورية قبرص انتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق وأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذا الموضوع .

ومنذ أقل من ستة أشهر أصيب المجتمع الدولي بالدهشة ازاء الأنباء المذهلة الخاصة بالاعلان الانفرادي للاستقلال من جانب ما يطلق عليه الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . لقد سبب هذا الاعلان ، الذي وجه صفعة قاسية لجميع جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق حل سلمي مقبول لمسألة قبرص ، اثارة الشكوك في اخلاص الزعامة القبرصية التركية ورغبتها في اجراء مفاوضات . وقد جاء هذا العمل الانفصالي في الوقت الذي كان العالم فيه يعلق آمالا على جهود الأمين العام ومثله الخاص من أجل ايجاد حل مبكر لمشكلة قبرص . وذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومقررات حركة عدم الانحياز واعلاناتها والاتفاقين العالمي المستوى المؤرخين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .

وقبل بضعة أشهر فحسب من صدور الاعلان الانفرادي الرامي الى تقسيم قبرص فان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أكد على تضامنه الكامل مع شعب وحكومة جمهورية قبرص ومساندته لهما ، كما أكد من جديد احترامه لاستقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الاقليمية ووحدته وعدم انحيازه . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن قلقهم العميق لاستمرار الاحتلال الأجنبي لجزء من جمهورية قبرص ، وطالبوا

بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال كأساس ضروري لتسوية المشكلة القبرصية ، ورحبوا بالاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص لنزع السلاح من الجزيرة نزعا كاملا .

وازاء هذه الخلفية ، كان المجتمع الدولي قاطعا وحاسما على وجه التقريب في تنديده بالاعلان الذي صدر في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ . وقد شجب مجلس الأمن ، بعد أن بحث شكوى قبرص ، اعلان السلطات القبرصية التركية بشأن الادعاء بانفصال جزء من جمهورية قبرص ، واعتبر أن الاعلان غير ملزم قانونا ودعا الى سحبه ، كما دعا جميع الدول الى عدم الاعتراف بأي دولة قبرصية غير جمهورية قبرص ، وطلب الى الأمين العام أن يواصل مهمته للمساعي الحميدة بغية تحقيق أسرع تقدم ممكن نحو ايجاد تسوية عادلة ودائمة في قبرص .

ومنذ ذلك الوقت اضطلع الأمين العام بجهوده الدؤوبة والحميدة ، ولكن من المؤسف له ان الحالة الخطيرة في الجزيرة لم تستتر فحسب بل تفاقمت على نحو مستمر نتيجة لأعمال الزعامة القبرصية التركية واعلاناتها الاستفزازية ، وأدى آخرها الى أن يعقد مجلس الأمن هذه السلسلة من الاجتماعات .

لقد انصتنا بكل اهتمام الى البيان الحماسي والمثير الذي أدلى به رئيس جمهورية قبرص ، فخامة السيد سبيروس كيبريانو ، الذي حذر بحق المجتمع الدولي من العواقب الوخيمة المترتبة نتيجة للاجراء الحالي على مستقبل جمهورية قبرص ووجود ها ذاته . ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تضم صوتها الى الدعوة لا الى وضع حد لهذه الأعمال فحسب بل أيضا الى اتخاذ التدابير الواجبة بغية عكس اتجاه جميع الأعمال السابقة المتخذة انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص .

لقد أطن السيد بابراك كارمل ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي في افغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في الرسالة الموجهة الى فخامة رئيس جمهورية قبرص ما يلي :

" ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية ما انفكت ، كما تعلمون ، تقف الى جانب سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها وهي لا تعترف الا بقبرص واحدة ــ ألا وهي جمهورية قبرص .

" وأود أن أؤكد لكم مرة أخرى أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، حكومة وشعبا ، سوف تواصل تأييدها الثابت لاستعادة جمهورية قبرص لسلامتها الاقليمية ووحدتها " .

وختاما ، أود أن أعرب عن امتنان وفد أفغانستان لكم ، سيدى الرئيس ، ومن خلالكم لجميع أعضاء المجلس لاعطائه شرف المشاركة في مناقشة مجلس الأمن لمسألة قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل غيانا . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد كرّان (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، سيدى الرئيس ، أن أشكركم وأن أشكر بقية أعضاء المجلس للسماح لوفد بلادى أن يتحدث أمام المجلس بشأن البند المطروح على جدول أعماله .

واسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم ، سيدى الرئيس ، عن أحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الأمن . ان المجتمع الدولي على علم تام بخبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية، اللتين تضمنان لنا الادارة القديرة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاشيد اشادة خاصة بسلفكم ، السيد فلاديمير كرافتس ، ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، للطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر نيسان/ابريل .

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى بناء على طلب حكومة قبرص للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في قبرص . ففي تشرين الثاني /نوفمبر الماضي فحسب أجبر المجلس على

الانعقاد نتيجة للأحداث التي جرت هناك بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر . ان اعلان الطائفة القبرصية التركية المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ والمتعلق بانشاء دولة مستقلة قد أثار قلقا عميقا في كل أنحاء العالم . ان هذا الاجراء هو بالتأكيد محاولة لتوطيد حالة ناجمة عن الغزو والاحتلال ، بل واضفاء طابع الشرعية عليها . وكما نعلم جميعا فان المجتمع الدولي شجب هذا العمل .

ونتيجة لذلك العمل غير الشرعي اتخذ مجلس الأمن في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذى استنكر، من بين أمور أخرى، اعلان السلطـــات القبرصية التركية الانفصال المزعوم لجزء من جمهورية قبرص ؛ واعتبر الاعلان باطلا قانونـــا ، وطالب بسحبه ورجا الأمين العام ان يواصل مهمة المساعي الحميدة بغية تحقيق التقـــدم الممكن صوب تسوية دائمة وعادلة في قبرص في أقرب وقت .

ويتوجه وفدى الى الأمين العام بالثناء على جهوده الدؤوبة التي بذلها تنفيـــذا لولايته بموجب القرار ٥٤١ (١٩٨٣) كما يتضح من تقريره الوارد في الوثيقـــة S/16519 . ان المقترحات الواقعية التي قدمها تستحق اهتماما اكبر من جانب الأطـــراف المعنيـــة . ولقد تطلع المجتمع الدولي بأمل صوب تحقيق التقدم عند بدء المحادثات تحت رعاية الأمين العام . الا أن رد السلطات القبرصية التركية لم يترك أى شك حول نيتها ، ان كان هناك أى شك .

وفي ١٠ نيسان /ابريل ١٩٨٤ اتضحت هذه النية عندما اعلنت السلطات القبرصية التركية، تمشيا مع سياستها الانفصالية، عزمها على اجراء "استفتاء على دستـــور جديـــد" في ١٩ آب /اغسطس ١٩٨٤ ، و" انتخابات عامة " في المناطق المحتلة في ٤ تشريـــن الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ . ويشكل هذان القراران انتهاكا واضحا وصارخا لقرار مجلس الأمـــن ٥٤١ (١٩٨٣) ويتناقضان تناقضا مباشرا مع المقترحات التي قدمها الأمين العام .

لقد كان لغيانا على الدوام اهتمام خاص وشديد بقضية قبرص . فما يتعرض للخطـــر هنا هو مبادئ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ونبذ استخدام القـــوة في تسوية المنازعات وعدم التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول .

لقد أصغى وفد بلادى بعناية الى البيان الذى أدلى به رئيس جمهورية قبـــرص الموقر صاحب السعادة سبيروس كيبريانو يوم الخميس ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٤ . وقـــد شـــرح بأوضح الألفاظ المصير المحتمل لبلاده اذا فشل المجتمع الدولي في اتخاذ اجراء يضـــع حدا للاعمال غير الشرعية الجارية ويعكس اتجاه الاحداث . ويشعر وفد غيانا بأن مسؤوليـــة ضمان ان تظل جمهورية قبرص دولة موحدة تقع على عاتق مجلس الأمن وعلى عاتق اعضائـــه الدائمين على وجه الخصوص .

ان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) يناشد جميع الدول احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها . وقد كرّر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في آذار/مارس الماضي تأييدهم لسيادة قبرص وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها .

وأصغى وفد بلادى باهتمام الى كلمة السيد دنكتاش ، ممثل الطائفة القبرصية التركية، أمام المجلس يوم الخميس الماضي . لقد دعت غيانا دوما الى احترام الحقوق المشروعة للطائفة القبرصية التركية . بيد اننا لا نستطيع ان نرى اى تبرير للأعمال غير المشروعة التي قام بها زعماء تلك الطائفة . ان السلطات القبرصية التركية بدأت، متجاهلة تماما المجتمع الدولي ، بخلق المؤسسات ومقومات الأمر الواقع التي تميل الى وضع عقبات كأداء في طريق أى حل سلمي لمشكلة قبرص .

ان حكومتي تتشرف بأن تكون عضوا في فريق الاتصال المعني بقبرص والتابع لحركة عدم الانحياز، وعضوا في الفريق العامل المعني بقبرص والتابع للكومنولث . ونحن ملتزمون بالحل السلمي لمشكلة قبرص القائم على مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

ويشعر وفدى بأن للأمين العام دورا بالغ الأهمية ليضطلع به في ايجاد الحل السلمي لمشكلة قبرص . وقد قال في تقريره :

" . . . قد يود أعضاء مجلس الأمن أن يفكروا مليّا فيما يتعين اتخاذه من تدابير بغية الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة S/16519 ، الفقرة ٢٣ )

وأضاف

" والأمر الآن متروك للمجلس لكي يقيّم الحالة الراهنة ويقرر الاجراء الذى يلزم اتخاذه لاعادة تنشيط البحث عن تسوية سلمية وتوفير ما يلزم لهذا البحث من دعم سياسي " (نفس المرجع، الفقرة ٢٤ )

ويعرب وفدى عن عميق تقديره للأمين العام على استمراره في تكريس مساعيه الحميدة لهذه القضية .

ان على مجلس الأمن ان يتخذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قراراته بشأن هـذه المسألة . وقد طالب قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) الأطراف المعنية بأن تمتنع عـن اتخاذ أى اجراء قد يعرض المفاوضات الجارية بين ممثلي الطائفتين للخطر ، وبأن تتخـذ الخطوات التي ستيسر خلق المناخ الضرورى لنجاح تلك المفاوضات . ومن واجب المجلس ان يضمن احترام سيادة الدولة الصغيرة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليميـة ووحدتها وعدم انحيازها .

لقد التمس رئيس جمهورية قبرص الدعم من المجلس والمجتمع الدولي . وان التماسه يستحق الاستجابة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل غيانا على الكلمـات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي في القائمة هو ممثل فييت نام . ادعوه الى الجلوس على طاولـة المجلس والقاء كلمته .

السيد لي كيم تشونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقـد اتيحت لوفدى الفرصة في الشهر الماضي ليهنئ الرفيق كرافتس ، ممثل جمهورية اوكرانيـا الاشتراكية السوفياتية ، على توليه رئاسة المجلس . لقد أدى واجبه ببراعة ، وقد انتقلـت المسؤولية الآن اليكم ، سيدى الرئيس ، وانتم الممثل الماهر والمتمرس والموهوب لاتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . اسمحوا لي ايها الرفيق الرئيس ان اعرب عـن سعادتي البالغة اذ أراكم تترأسون هذا الجهاز الموقر في شهر أيار/مايو . وانني لعلى ثقة من أنكم ستوجهون أعمال المجلس الى النجاح . كما نود ان نعرب عن شكرنا لأعضاء المجلس الآخرين على اعطائنا فرصة اخرى للاشتراك في هذه المناقشة الهامة .

توجب علينا المرة تلو الاخرى ان نتناول مسألة قبرص أمام هذا المجلس . وقـد أبقت الجمعية العامة ومجلس الامن طوال السنوات التسع الاخيرة التطورات الحاصلة فـي هذه الجزيرة ، التي نعمت بالهدوء ذات يوم ، قيد نظرهما . وما فتئت طائفتا الشعـب

تتعايشان معا هناك لسنوات دون أية مشاكل لأن قبرص حافظت بعناية على استقلالها ووحدتها، وعلى مركزها بوصفها عضوا مؤسسا لحركة عدم الانحياز، وبوصفها عضوا في الأمم المتحدة. بعد ذلك وقع الاحتلال العسكري الاجنبي للجزء الشمالي منها، وأعقبه محاولات ترمي الى تغيير التكوين الديموغرافي والهيكل الاجتماعي للأراضي المحتلة.

وكما بيّن السيد كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، بصورة مقنعة أمام هذا المجلس ، فانهم ما فتئوا بصورة صفيقة وتدريجية ينفذون خطة مبيتة للتقسيم الدائم لقبرص الذى بلغ ذروته في الاعلان عن انشاء دولة منفصلة . ولا يمكن لقبرص المقسّمة ، على حد تعبير السيد كبريانو ، أن تبقى ، لأن ذلك سيكون نهاية قبرص . وقد انضمت جمهورية فييت نام الاشتراكية ، في بيان أدلى به الناطق باسم وزارة الخارجية يرد في الوثيقة S/16174 ، الى الرأى العام العالمي في شجب وادانة عمل التقسيم هذا . ومع هذا ، فان الانفصاليين الذين تجاهلوا بصورة تامة رغبات المجتمع الدولي والقرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذى اتخذه مجلس الأمن واعتبر فيه الاعلان الآنف الذكر لاغيا وباطلا ، وتجاهلوا جهود المساعي الحميدة المستمرة من جانب الأمين العام ، قرروا بدعم من دولة أجنبية كبيرة تبادل السفراء مع هذه الدولة الأخيرة ـ الأمر الذى يعتبره الأمين العام أنه عرّض للخطر مسعاه الحالي ـ والمضي الى اجراء ما يسمى بالاستفتاء الدستورى والانتخابات بهدف اضفاء الصبغة القانونية على التقسيم . وفي هذه الاثناء ما فتئت حكومة قبرص الشرعية ، من جانبها ، تبذل قصارى جهدها لتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية . وهي تسعى أيضا ، كما جاء في الرسالة الموجهة الى الأمين العام ، الوثيقة S/16272 لأن تحقق ، في أقرب وقت ممكن ، حلا شاملا ودائما وعادلا وسلميا لمشكلة قبرص يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للطائفتين في الجزيرة . لكن هذه الجهود لم تحظ باستجابة حتى الآن .

ويمكن أن نفهم ما يجرى في قبرص بصورة أفضل اذا وضعناه في منظور أوسع . ان هذه الأحداث نتيجة مباشرة للمخططات التي حاكها الامبرياليون . وقد اعتادوا على زرع بذور الشقاق والريبة والعداء فيما بين الشعوب والدول واللجوء الى استعمال القوة لاثارة التوتر وزعزعة الاستقرار في مختلف مناطق العالم حيث يساهمون في سباق التسلح ويخدمون استراتيجيتهم العالمية . وقد استرعت قبرص ، بالنظر الى أهميتها الاستراتيجية ، أنظار قوى الشر ، مما أدى بقبرص الى ما هي عليه الآن . ولم يتقوض استقلال قبرص ووحدتها فحسب بل يتعرض للخطر السلم والأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط وفي المنطقة المجاورة لها وفي العالم أجمع .

وقد بلغت الحالة في قبرص الآن نقطة حرجة جديدة تستأهل ايلاء اهتمام خاص . وقد تعرض استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها الوطنية ، بل ووجود هـــا بوصفها بلدا موحدا ، لخطر جسيم . ثمة بلد صغير غير منحاز عضو في الأمم المتحدة يتعرض لخطر التلاشي من خريطة العالم السياسية . ويضرب بعرض الحائط بالمبادئ الأساســية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي . وقد اضطـر رئيـس جمهورية قبرص نفسه الى أن يأتي الى نيويورك وأن يخاطب اجتماعا عاما استثنائيا عقدتـه بلدان عدم الانحياز في مقر الأمم المتحدة ، وأعرب ممثل الهند ، رئيس الاجتماع ، باســم المشتركين ، عن القلق ازاء الحالة في قبرص وتعهد تعهدا قويا بدعم شعبها تمشـيا مع الاعلان السياسي لمؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز .

اننا ننتمي الى بلد فرض عليه التقسيم بالقوة لأكثر من ٢٠ عاما . وبذل الامبرياليون ، بالتواطؤ مع قوى الرجعية الدولية ، جهودا كبيرة لاطالة أمد التقسيم خدمة لمصالحهم ، ومع هذا خضنا أكبر حرب في التاريخ وبذلنا تضحيات كبيرة ونجحنا في اعادة توحيد بلادنـا . ويمكننا أن نقول لشعب قبرص ، استنادا الى تجربتنا ، اننا نتفهم تماما القلق الذى يستأثر به ونشاطره اياه ، ونؤيد تأييدا كاملا تصميمه على ممارسة حقه في تقرير المصير ، وجهـــوده الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية والحل السياسي الشامل . ونحن على اقتناع بأنـــه ينبغي تهيئة الظروف التي تتيح لشعب الجزيرة أن يحل مشاكله الداخلية دون التدخـل أو الضغط الخارجي .

ان وفدى يثني على الأمين العام لجهوده الدؤوبة الرامية الى الاسهام في ايجـاد حل سلمي للمشكلة وبالطريقة التي يراها مناسبة . ان الأحداث في قبرص تخلق سابقـــة خطيرة ، قد تحدث في أجزاء أخرى من العالم ، مثل جنوب شرقي آسيا . فهل ينبغي لنا أن نقف مكتوفي الأيدى اذا قامت الدولة التوسعية في آسيا بالتلاعب بمقدرات طائفـة مـن الناس تنتمي الى نفس الأصل الذى تنتمي اليه تلك الدولة في بلد ثالث للانسلاخ وانشـاء دولة منفصلة ؟ اننا نطالب البلد المتلاعب ان يكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص

وأن يدع الشعب هناك يقرر مصيره بنفسه . ويكاد ينفد الوقت لدى قبرص . اننا نؤمن ايمانا كاملا بأنه ينبغي القيام بعمل قوى في الوقت الحالي . ونناشد المجلس مناشدة مخلصة ابداء الاهتمام الجاد بالأحداث في قبرص وتعزيز جهود الأمين العام في مساعيه الحميدة بالدعم السياسي اللازم واتخاذ التدابير الفعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل فييت نام على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل كوبا وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد روا كوري (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : الرفيق الرئيس ، أود في البداية أن أعرب عن سروري البالغ اذ أراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن . ان موهبتكم ومهارتكم الدبلوماسية المعروفتين جيدا تمثلان ضمانا للادارة الناجحة للاجتماعات التي لهـا أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي .

وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس على اتاحة الفرصة أمامي للمشاركة في هذه المناقشة.

وبالمثل ، أعرب عن امتنان وفد بلادي للرفيق فلاديمير كرافتس ، سلفكم في رئاسـة المجلس ، والممثل الدائم لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الشقيقة ، على الطريقـة الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس أثناء شهر نيسان/ابريل .

اننا نجتمع مرة أخرى ، كما حدث في مناسبات سابقة ، للنظر في الحالـة السائـدة في قبرص ، وهي بلد صغير غير منحاز يتهدد استقلاله وسيادته وسلامة أراضيه خطر جـدي نتيجة للاحتلال الأجنبي والاجراءات التي اتخذت لجعل تقسيم البلد بالقوة العسكرية أمرا واقعا .

وفي الحقيقة ، رأى مجلس الأمن ، قبل عدة أشهر ، أن هناك ضرورة لادانة قيـام قادة الطائفة القبرصية التركية باعلان الاستقلال من جانب واحد ولادانة انشاء ما يدعـى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، بوصف ذلك متعارضا مع حكم القانون وجهود الأمـم المتحدة الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لمسألة قبرص . واليوم ، لا يتعين على المجلـس أن يعالج رفض أولئك القادة انهاء الحالة غير القانونية التي خلقوها فحسب ، بل اتخـاذ خطوات جديدة أيضا مثل تبادل السفراء بين تركيا وما يسمى بالجمهورية التركية لقـبرص الشمالية ، بهدف اضفاء المصداقية على شيء يفتقر الى جميع الأسس القانونية .

وقد دأبت كوبا ، مثل الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز ، على الدعـوة الـى التوصل الى تسوية سلمية تفاوضية لمسألة قبرص ، الأمر الذي يفترض مسبقا ، بالطبع ، عقـد محادثات صريحة مجدية بين الطائفتين في الجزيرة على قدم المساواة .

وفي الأشهر التي سبقت قيام القادة القبارصة الأتراك باعلان الاستقلال من جانـب واحد ، ساورنا الأمل بأن الحوار الذي نهض به الأمين العام سيؤدي الى شيء مقبول لـدى

طرفي النزاع . بيد أننا واجهنا ، بعد أحداث تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، رفض أولئك القادة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، وواجهنا ، في الآونة الأخيرة ، الخطوات الجديدة التي أشرت اليها والتي تهدف ، لسوء الحظ ، الى اقامة حاجز منيع بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية .

ومهما يسق من حجج - وقد استمعنا باهتمام الى ما قاله ممثل الطائفة القبرصية التركية ، السيد رؤوف دنكتاش ، في المجلس - ليس بوسعنا الا أن نوافق على أن التدابير التي اعتمدها الجانب القبرصي التركي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وتجعل من الصعب بصورة متزايدة تحقيق تسوية تفاوضية سلمية للنزاع .

ونحن ندرك الحقوق المشروعة التي يمكن أن يطالب بها ، بل يطالب بها ، ممثلو الطائفتين والحقيقة الأساسية المتمثلة في وجود طائفتين ، وهي حقيقة تحدد طابع الدولة القبرصية . وهذه عناصر لا يمكن تجنبها في أى حل حقيقي ، ولكننا ندرك أيضا أن الأعمال القائمة على القوة لا يمكن أبدا أن تحل محل الاتفاقات التي يتم التوصل اليها حول طاولة التفاوض حيث يوافق كل طرف ، بطيبة خاطر ، على ما يعتبر عادلا ومعقولا ومحققا للمصالح المشروعة للشعبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي .

وفي البيان المثير الذى أدلى به أمام المجلس ، حذرنا الرئيس سبيروس كبريانو من العواقب الوخيمة التي تمس استقلال قبرص والتي تنجم عن الاستمرار الطليق العنان للعملية التي بدأت باحتلال قوات أجنبية لجزء من الأراضي الوطنية ، وأعقب ذلك الاحتلال اعلان الاستقلال من جانب واحد في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي . وتقع المسؤولية عما حدث في قبرص ، بالطبع ، على عاتق الذين تخلوا عن سبيل المفاوضات وسعوا الى فرض سياسة القوة ، حتى على أعضاء مجلس الأمن الذى يجب ألا يتجاهل النداء الملحّ الذى وجهه رئيس قبرص ، وألاّ يسمح بانتهاك قراراته .

لقد كانت العملية طويلة ومضنية حقا ، ونحن اليوم في نفس الوضع الذى كنا فيه قبل عشر سنوات - أو لعلنا أبعد عن الحل الدائم العادل . ومع هذا ، تظهر الأحداث

والعملية ذاتها أن ما من أحد قد طرح صيغة لحسم مسألة قبرص أفضل من تلك الصيغة التي قبلتها الأمم المتحدة ودعت اليها حركة عدم الانحياز . ولا بد لنا لهذا أن نصر على استئناف المفاوضات وعلى ضرورة اضطلاع الأمين العام بدور الحافز فيها .

وفي هذا الصدد ، يجب علينا أن نشدد على التصميم الحازم لحكومة قبرص في مواجهة أشد الاستفزازات فجاجة وعلى قرارها باختيار سبيل التفاوض . وقد أتيح لنا أن نتحقق من ذلك القرار أثناء زيارتنا لقبرص بوصفنا جزءا من فريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز قبل حوالي عامين ، وطوال العملية ، بما فيها الفترة التي انقضت منذ الاعلان الانفرادي في عام ١٩٨٣ .

تأسف حكومة كوبا للاجراءات الأخيرة التي اتخذها القادة القبارصة الاتراك والتي تنتهك قرار مجلس الأمن ٥١٤ (١٩٨٣) ، وأشير بوجه خاص الى القرار الذي ينص على تبادل السفراء بين تركيا وما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية والذي نعتبره لاغيا وباطلا كلية لأنه يوجه ضربة قاصمة الى مساعي المجتمع الدولي ، وخاصة مساعي الأمين العام الرامية الى النهوض بحل تفاوضي ، كما أنه يتعارض مع القانون .

ان الموقف المتمرد الذي يتخذه القادة القبارصة الأتراك ازاء مقررات هذه المنظمة يستأهل تقديم احتجاج شديد من قبلنا . وينبغي للمجلس أن يدين اجراءاتهم وأن يتخذ تدابير لثنيهم عن مواصلتها .

وبالرغم من هذا كله ، وبالرغم أيضا مما يبدو من تصلب قادة الطائفة القبرصية التركية حاليا ، لن يكون من المعقول أن نتخلى عن سبيل التسوية السلمية التفاوضية الذي حددته الأمم المتحدة اذا كنا نريد فعلا أن نحافظ على استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووضعها غير المنحاز على أساس تعايش الطائفتين اليونانية والتركية في ظل الوئام .

ولذا يشاطر وفد بلادي الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في تقريره المؤرخ في ١ أيار/مايو من هذا العام ، وهو رأي الذين أعلنوا عن تأييدهم للحوار واستئناف المفاوضات الشريفة بين الطائفتين القبرصيتين ، برعاية الأمين العام ، في أقرب وقت ممكن . وبالطبع ،

لن يتاح هذا كله الا عندما يتم عكس الخطوات التي اتخذت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وفي الآونة الأخيرة . وبعبارة أخرى ، لا يمكن أن تتحقق العودة الرشيدة الى عملية التفاوض التي ندعو اليها جميعا الا عندما تتخلى الطائفة القبرصية التركية بصورة صريحة عن هذه الاجراءات .

ان حكومة كوبا الثورية ترتبط بجمهورية قبرص بروابط متينة . لقد دافعنا دائما دفاعا قويا عن حقها في الاستقلال والسيادة وسلامة اراضيها ووضعها غير المنحـــاز: وبعبارة أخرى ، حقها في تقرير مستقبلها دون التدخل الخارجي . ولهذا فاننا نرفـض الاعلان المنفرد للاستقلال . واليوم كما كان الحال في الماضي ، فان تأييدنا لقضية قبرص العادلة ثابت لا يتزعزع . وليس هذا التأييد فقط جزءا لا يتجزأ من فلسفة حركـــة عـــدم الانحياز، ولكنه أيضا واجب أساسي لا مفر منه يقع على هذا المجلس .

نحن واثقون بأن أعضاء المجلس لن يتراخوا في اعتماد التدابير الواجبة التـــي تقوم على اساس مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وهي التدابير التي دعت اليها بحق حكومة قبرص والمجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها الي .

ليس هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة . سوف تجرى مشاورات غدا ، الثلاثاء ، والجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المطروح على جدول اعماله ســـوف تعقد يوم الأربعاء ، ٩ أيار/مايو ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥